

مواقف ومقترحات الأكاديميين

فضلية: على المصرف المركزي أن يكون داعماً للأنشطة المصرفية درغام: مطلوب تحليل عميق حول قيام النقد بوظائفه التقليدية

والبناء، حيث يضطلع القطاع المصرفي بدور رئيسي في توفير اللازم للمشاريع المحركة للاقتصاد برمته، لذا يجب النظر إلى نقاط بعين ثاقبة، وإدارتها بعقلية إبداعية منفتحة، قادرة على تقديم الحلول المناسبة لمتطلبات المرحلة، وهذا موجود بقوة على الساحة المصرفية اليوم، ولا عبرة بما نحن عليه اليوم بعد خمس سنوات من عمر الحرب.

للمصرفيين الأكاديميين موقفهم من تماسك القطاع المصرفي في سورية، لا يختلف عما تحدثت به الإدارات المصرفية العامة والخاصة وما شهدت به الصحف والمجلات العالمية، لكن ما يميزهم هو المراجعة النقدية لبعض السياسات، وعرضهم لجملة من المقترحات التي من شأنها تعزيز نقاط القوة وتخفيف ضغط نقاط الضعف، والذي يعتبر أمراً ملحاً للفترة القادمة، التي عنوانها الإعمار

وأشار درغام إلى وجود إشكالية في التواصل بين الحكومة والقطاع المصرفي (وأيضاً باقي الجهات ذات الفوائض عموماً)، فلا الحكومة ترغب بالاقتراض منهم خوفاً من تزايد أعباء الفوائد عليها، ولا المصارف الخاصة (أكثر من العامة) ترغب بالانكساب على سندات خزينة بالحجوم المطلوبة لأسباب مرتبطة بسياساتها الداخلية وسياسة مصارفها الأم. ويؤدي ذلك بحسب درغام إلى استمرار الحكومة في إدارة النفقات الجارية مع إهمال متزايد للنفقات الاستثمارية الضرورية لتدعيم مقومات نجاح اقتصاد أي حرب. ويضيف درغام: إن كانت مدخرات السوريين وثرواتهم (التي راكبوها في الماضي) قد سمحت بتمويل عوامل الصمود، فإن استمرار ضغط نفقات الحرب وغياب عوامل ترميم الثروات (تراجع الاستثمارات الصافية وتعطيل الرساميل أو تدميرها جزئياً أو كلياً) يعني مخاطر إضافية، تتطلب البحث عن حلول جذرية من غير المفيد تأجيلها.

إجراءات الحرب

ويشير إلى أنه في الحروب الكبرى تتخذ الدول إجراءات خاصة، فمثلاً ركزت الولايات المتحدة على القطاعات المحورية وكان للإعلام دور مهم في اقتناع الجمهور والمصارف بقرارات الحكومة فكان الانكساب على سندات الحكومة والترشيح للتقاضي لدعم نفقات الحرب رغم زيادة الضرائب؛ وكانت النتيجة تحول معظم البنى الإنتاجية الخاصة لتلبية متطلبات الحرب. أما ألمانيا ورغم انتهاكها معاهدة فرساي فقد استطاعت استخدام اقتصاد الحرب لتحقيق تنمية اقتصادية غير مسبوق (أمنت ازدهاراً وفرص عمل ولكنها بالمقابل رتبت ديوناً مرتفعة على الحكومة). وفي الوقت الذي نجد فيه معظم الدول تقتصر بكثافة في أوقات الحرب نجد أن السياسة النقدية والمالية في سورية مهمة بالوصول إلى موازنة متوازنة أكثر بكثير من اهتمامها بتغيير وجهة دفة الاقتصاد ومراجعة الأنشطة الموروثة من أزمنة سابقة. لذلك يستغرب في السياسة الحالية للحكومة استمرار التقشف غير المجدي وتجنبها الاقتراض الطبيعي (وتركيزها على الاقتراض «السهل» من المصرف المركزي) وتقشفها المكثف في مجالات لا ينتج عنها وفورات حقيقية.

لذا يرى درغام أن المطلوب اليوم هو تغييرات جذرية وسريعة يظهر مفعولها بأسرع وقت ممكن ومنها تحويل النقاص من يدي (يستغرق عدة أيام حالياً ولا يشمل إلا العملة المحلية) إلى مؤتمت (قابل للتنفيذ بحدود ١٥-٣٠ دقيقة). وتتوافر منذ سنوات مقومات تنفيذ هذه المهمة خلال أقل من عامين. وتنفيذها يعني الاستغناء عن نسبة كبيرة من الأوراق النقدية وتجنب إجراءات مكلفة لكل من التجار والحكومة والمصارف (بما فيها النقل والصيانة والعدادات والتأمين...). وهذا النقاص يمكن له أن يشمل العملات الأجنبية التي تقوم المصارف السورية حالياً بإجراءات المقاصة فيها عن طريق المصارف الأجنبية!

إضافة إلى اعتماد الدفع بالحوال بترق تسديد سهلة وفعالة، فلن ينجح أي نظام فورية يتحكم به «البائع» لأنه بظروف الفساد والتهرب الضريبي في سورية لن يمنح الفاتورة وسيفضل النقود الورقية. لذا لا بد من بنية دفع لا يمكن للبائع تعطيلها أو رفضها وتنتج «للشعري» التسديد بسهولة عبر ربط رقم حسابه المصرفي لرقم جواله. أما البائع (مطعم، مكتب، طبيب...) فيخصص برقم مميز يوضع في مكان ظاهر ويكون مرتبطاً بجواله ورقم حسابه. عندها يمكن لكل شخص تسديد أي عملية شراء لا يتجاوز مبلغها ١٠-٢٠ ألف ليرة مثلاً (النموذج الأولي موجود منذ ٥ سنوات). أما العمليات الكبيرة فيمكن إجراؤها عبر منظومة تحويل مصرفي سريع خلال سنتين بتكلفة متواضعة (وهي منظومة مختلفة جذرياً عن تجربة الرواتب عبر الصرافات التي يشكو كثير منها). وبذلك لا يكون هناك حاجة لسحب الراتب ما دام بالإمكان التسديد لجميع أنواع المدفوعات اليومية وكذلك التحويل بين الأقارب والأصدقاء، وسيسمح ذلك بفرض نسبة ضريبة مقبولة على المبيعات قابلة للتحويل الفوري (الحصيلة الجديدة أو الضريبة السابقة أيهما أعلى) وتلغى بالمقابل الضرائب الأخرى المكلفة التي تسبب تدمير المعنيين من طريقة التقدير والتصنيف. ويمهد ذلك لسياسة ضريبية نقدية أسهل وأرخص وأوضح وأكثر فاعلية تجاه أنشطة اقتصاد الظل.



السائدة خلال الأزمة، والمصارف وحدها لا تستطيع أن تضع سياسات تسليفية إقراضية مصرفية مستقلة وإنما تستطيع ذلك بالتنسيق مع المصرف المركزي، وفيما بينها، على اعتبار أنه يجب أن يكون هناك تكافل بين المصارف من أجل الحفاظ على نسبة معينة من السيولة وعلى موثوقية الوضع المالي، لذلك يجب على المصرف المركزي أن يكون حاضراً في الأنشطة المصرفية الخاصة والعامة ليكون داعماً لها احتياطاً لأي اهتزازات نتيجة الظروف الأزمات.

واقترح فضلية أن يعاد جزء من الأنشطة المصرفية التسليفية ولكن بألية وفلسفة وأبعاد جديدة مختلفة، عما سبق، بحيث تكون تنموية إنتاجية تشغيلية، ويجب أن توجه القروض إلى المشاريع الصغيرة والمتوسطة لتنتج سلماً لازمة وضرورية للمجتمع السوري. كما يجب أن يكون المصرف المركزي ضمن منظومة العمل المصرفي كداعم ومخطط خلف المصارف العامة والخاصة، ووضع سياسات تشغيلية إنتاجية لانشطة يتم الاتفاق عليها لتحريك عجلة الإنتاج الضروري، بديلة للاستيراد، من أجل تخفيف الضغط على القطع الأجنبي بالتنسيق مع الحكومة.

حول السياسة النقدية

من جهته بين المصرفي والأكاديمي الدكتور دريد ضرغام أن المصارف في بداية الأزمة شهدت سحباً متزايدة، ومن ثم تم استقرارها في النهاية نسبياً في المصارف الخاصة والعامة (رغم تزايد الكتلة النقدية والتضخم) ما يستدعي تحليلاً أعمق حول حقيقة قيام النقد السوري بوظائفه التقليدية (وخاصة الدفع والادخار) والتأكد من مقومات وحقيقة الدولار في الاقتصاد السوري. وكما يلاحظ ونتيجة للسياسة النقدية الحالية وارتفاع سعر الدولار (من أقل من ٤٧ قبل الأزمة إلى ٣١٠ ليرة للدولار حالياً) فإن معظم المصارف العامة ستصبح القيمة الفعلية لرأس مال كل منها أقل من رأس مال أي مصرف خاص لكونه يستفيد من ميزة الاحتفاظ بمرکز قطع يحميه من تقلبات سعر الصرف. ويلاحظ في السياسة النقدية تفرغها للإجراءات الروتينية بما فيها الرقابة على الأعمال اليومية في المصارف وإحداث مصارف أو فروع أو مكاتب جديدة (دون وجود رؤية توضح خريطة الانتشار المتناغمة مع أهداف التنمية المنشودة)، منوهاً إلى اعتقاد البعض بأن السياسة الحكومية الحالية مقبولة بسبب ضغوط الحرب ويعتبر أن احتفاظ الليرة بعشرين بالمئة من قيمتها أمراً مميزاً.

الخبير المصرفي والأكاديمي الدكتور عابد فضلية بين أن سورية تعرضت لحروب على كافة الجبهات منها الحروب على الجبهة الاقتصادية والمالية والمصارف كانت أحد أهداف أعداء سورية من الخارج، إلا أن نتائج الحرب على المصارف كانت محدودة جداً، لأن المواطن السوري كان لديه نوع من الوعي والحرص، فلم يتهافت على سحب الإيداعات، ولم يتفاعل مع التأثير السلبي للإشاعات التي أطلقها أعداء الوطن ولم يزرح تحت الضغوطات ومشاعر الخوف، ما أدى إلى بقاء الكم الأكبر من الإيداعات في المصارف العاملة في سورية، سواء كانت هذه الإيداعات صغيرة أو متوسطة، وذلك رغم معرفة المواطن أن بقاء مدخراته في الحساب المصرفي يعرضه لخسارة في قيمتها.

مشيراً إلى أن نسبة مهمة من الإيداعات في المصارف العاملة في سورية تعود لجهات حكومية ومؤسسات وتقابات مهنية، يهيمها الحفاظ على المتانة المالية والجدارة الائتمانية للمصارف والحفاظ على نسبة سيولة مرتفعة. وقد لوحظ أن السيولة لدى المصارف زادت بشكل ملموس بدلاً من أن تنقص كما كان متوقعاً من قبل الكثيرين، وقد تجاوزت نسبها لدى بعض لمصارف النسبة المسموح بها وفقاً للمعايير والمحددات الدولية التي يعتمدها مصرف سورية المركزي.

ويذكر فضلية أن من العوامل الأساسية التي ساهمت في صمود القطاع المصرفي السوري بعد خمس سنوات حرب، اتجاه المصارف الخاصة والعامة للدخول في حالة من السكون، بمعنى أنها جمدت عملها وأنشطتها بنسبة ٩٠ بالمئة تقريباً، ووصل النشاط المصرفي إلى حده الأدنى وخاصة المصارف الخاصة، وبشكل خاص في فترة منتصف الأزمة، لتبدأ بعد ذلك بتحريك أنشطتها في حدود بسيطة لبعض الأنشطة التسليفية والتي يمكن اعتبارها مضمونة.

كذلك الأمر بالنسبة للمصارف العامة، إذ قامت بمنح بعض أنواع القروض لأصحاب الدخل المحدود، واستطاعت المحافظة على وضعها الأمن والمستقر.

المطلوب من «المركزي»

وعن الخطوات الممكن اتباعها من المصارف للعودة إلى نشاط فاعل أوضح فضلية أن العودة إلى النشاط السابق بنفس الوتيرة ونفس الآلية ونفس الطبيعة ونفس الأنشطة غير ممكن لأن ظروف الأزمة تختلف عن الظروف